وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام
الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلث منها من جنس واحد اسم واسم
فعل وفعل حرف وحرف ثلث منها من جنسين اسم وفعل او حرف فعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له
من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم
فعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم و
الحرف احدهما مفقود فان الاسم وان كان مسندا فالمسند اليه مفقود
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما
اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير
بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل
على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه بالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا با
عتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحقيقه
ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قايما بذاته
موجودا قايما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا
ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا واله
لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على
متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كاين في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله
آلة التعريف حالتهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل
الا بذكر متعلقه بخصوصيته ولا يدل عليه الا بضم كلمة الدالة على متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء هو موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوع لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلة لتعرف
احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعلق قصدا ويلاحظ في حد ذاته
فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك
الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها وبها
لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة
بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون آلة
لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم انه تدل على معنى في غيرها واذا عرفت
هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفس استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها الاستقلال
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه

Copyright © King Saud University